الأمم المتحدة
A/RES/72/212
الجمعية العامة
Distr.: General
29 January 2018

الدورة الثانية والسبعون
البند ١٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/72/420)]

٧٢/٢١٢ - تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١]، وجدول أعمال القرن ٢١[٢]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥]، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحوُّل، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر

---

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

010218 310118 17-23280 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[٧] وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف فيه على تنفيذه تنفيذا تاما، والأطرافَ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ[٨] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٩/٢١٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، المعنون ”دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة“، وقرارها ٧٠/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، المعنون ”السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط“،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها حكومة تركمانستان لاستضافة المؤتمر العالمي الأول للنقل المستدام، وإذ تحيط علما مع التقدير ببيان عشق آباد بشأن الالتزامات والتوصيات السياساتية المنبثقة عن المؤتمر[٩]،

وإذ تذكّر بإعلان عشق آباد، الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الدور الذي تضطلع به ممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة الذي عقد في عشق آباد، يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤[١٠]، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري المعني بالنقل التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في موسكو في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، واعتماد الإعلان الوزاري بشأن الربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك انعقاد الاجتماع الوزاري بشأن ماضي ومستقبل لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا،

---

(٧) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٩) A/C.2/71/6، المرفق.

(١٠) A/68/991، المرفق.

في جنيف في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ واعتماد القرار الوزاري المعنون ”استقبال عهد جديد من الاستدامة في مجالي النقل الداخلي والتنقل“،

وإذ تشير إلى قراراتها ٥٥/٢١٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٧٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/١٢٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢١١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢٢٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٣٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٧٠/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين، ولا سيما القطاع الخاص،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٥٧/٣٠٩ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٥٨/٩ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٨٩ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٦٠/٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢٤٤ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٦٤/٢٥٥ المؤرخ ٢ آذار/ مارس ٢٠١٠ و ٦٦/٢٦٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ٦٨/٢٦٩ المؤرخ ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ و ٧٠/٢٦٠ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم والحاجة إلى وضع خطط لتحسين السلامة على الطرق على امتداد ممرات العبور البري الدولية بما يتماشى والخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تشير كذلك إلى أهمية التعاون الدولي في تعزيز عمل المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي من أجل النهوض باستدامة الشحن البحري والطيران على الصعيد الدولي،

وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى عمل المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق،

وإذ تحيط علما بالتقرير المتعلق بآفاق النقل على الصعيد العالمي الذي أعده الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالنقل المستدام، المعنون ”تعبئة وسائط النقل المستدامة من أجل التنمية“،

وإذ تقر بأن زيادة الاستثمار في البنية التحتية أمر بالغ الأهمية لتكامل الاقتصادات العالمية، مما سيدفع عجلة النمو ويساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين لا تزال الحاجة إلى البنية التحتية هائلة وملحة وستستمر في الازدياد، وإذ تدرك أن سد الفجوة الضخمة في تمويل البنية التحتية سيتطلب تمويلا من القطاعين العام والخاص فضلا عن التكنولوجيات والدراية وأوجه الكفاءة التشغيلية، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في البنية التحتية وتبادل الخبرات،

وإذ تؤكد أهمية روح التعاون السلمي والانفتاح والشمولية والتعلم المتبادل والمنفعة المشتركة في تعزيز الربط بين البنى التحتية والنقل المستدام، فضلا عن التكامل الاقتصادي والتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي،

وإذ تشدد على أن كل الاستثمارات الرامية إلى تيسير النقل الدولي في جميع أنحاء العالم ينبغي أن تسعى إلى إيجاد سبل للحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي فضلا عن تعزيز البنى التحتية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، مع التركيز على استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة، وينبغي أن تكون متسقة مع الاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإذ تؤكد من جديد في هذا الصدد أن إعلان ألماتي[11] وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[12] تشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائها في التنمية على الصعد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز الترابط بين الجزر وربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسواق الإقليمية وبسلاسل الإمدادات العالمية، بما في ذلك عن طريق إدماجها في ممرات النقل البحري وممرات النقل المتعدد الوسائط والممرات الاقتصادية القائمة والناشئة، وإذ تشجع مبادرات النقل المستدام في سياق إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تكرر تأكيد أهمية العمل بنشاط على دعم استثمارات القطاع الخاص، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجمع بين المنح والقروض، من أجل تطوير وصيانة البنى التحتية للاتصالات والنقل المتعدد الوسائط، من قبيل خطوط السكك الحديدية والطرق والممرات المائية والمستودعات ومرافق الموانئ في أقل البلدان نمواً، وإذ تشير في هذا الصدد إلى أن إعلان إسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً[13] يبرزان الحاجة إلى تشييد البنى التحتية لأقل البلدان نمواً باعتبار ذلك أحد مجالات العمل ذات الأولوية،

وإذ تسلّم بالدور الهام للنقل المستدام في تعزيز أوجه التآزر بين السياسات وتيسير التجارة والربط بين البنى التحتية والتعاون المالي والتبادل بين الشعوب على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وهي بعض المجالات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية للأطراف فيها،

وإذ تلاحظ أنه من الضروري، عند إقامة نظم النقل المتعدد الوسائط، مراعاة النقل البري والطرقي، بما في ذلك نظم النقل العام، والنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والشحن الداخلي والنقل بالعبَّارات والنقل الجوي، وكذلك وسائط النقل غير الآلية مثل ركوب الدراجات والمشي، وينبغي التركيز على وسائط النقل المنخفضة الكربون والموفرة للطاقة وزيادة الاعتماد على شبكات النقل المترابطة، بما في ذلك نُظم النقل العام، من أجل التنقل بسلاسة و ”من الباب إلى الباب“ وربط الناس والبضائع،

وإذ تلاحظ أيضا أهمية التعاون في تعزيز ربط شبكات النقل من خلال نظام متكامل للنقل المتعدد الوسائط عن طريق تبادل أفضل الممارسات مما يعزِّز على النحو الأمثل إنشاء طرق سريعة وطرق برية وشوارع وسكك حديدية وممرات مائية ومناطق للانتقال بين وسائط النقل وموانئ مترابطة، وبتشجيع منشآت وعمليات البنى التحتية للنقل على التقليل من استهلاك الطاقة والأراضي والموارد الأخرى، وتوليد

---

(١١) *تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣* (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(١٢) القرار ٦٩/١٣٧، المرفقان الأول والثاني.

(١٣) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

قدر أقل من انبعاثات غازات الدفيئة والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والملوثات الأخرى، وكفالة تحقيق أثر اجتماعي إيجابي،

وإذ تلاحظ كذلك أهمية دعم الجهود الرامية إلى تزويد المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، بسبل الوصول إلى الطرق الرئيسية والشوارع وخطوط السكك الحديدية وخيارات النقل العام وغير الآلي ومناطق الانتقال بين وسائط النقل التي تتيح الاستفادة من الأنشطة والفرص الاقتصادية والاجتماعية في المدن والبلدات والتي تطلق العنان للإنتاجية والقدرة التنافسية لأصحاب المشاريع الحرة وصغار المزارعين في المناطق الريفية، والتي ستكون خطوات هامة وضرورية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووعدها بـ ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في نظم النقل المستدامة والمتكاملة والمتنوعة الوسائط والمتعددة الوسائط من خلال الاستفادة من الفرص التكنولوجية في العقود المقبلة بغية إحداث تغييرات أساسية وجذرية في نُظم النقل، بما في ذلك تكنولوجيات الكفاءة في استخدام الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الوقود المنخفض الكربون، إضافةً إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعزيز الدعم المقدَّم إلى البلدان النامية من أجل بناء قدراتها،

وإذ تكرر تأكيد أهمية ممرات النقل وممرات النقل العابر في تيسير روابط النقل على الطرق المحلية وتعزيز سبل الربط بين المدن والأرياف لحفز النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز الترابط بين المدن والناس والموارد وتيسير التجارة داخل الأقاليم وفي ما بينها،

وإذ تكرر أيضاً تأكيد ضرورة تحديد ممرات النقل الدولية وتصميمها وإقامتها مع مراعاة سلامة مستخدمي وسائط النقل وحمايتهم والمزايا التنافسية لكل وسيلة من وسائط النقل، والاستجابة للاحتياجات من البنى التحتية والإطار التنظيمي والمؤسسي للخدمات التي توفرها تلك الممرات، بما يشمل تعزيز الحوار الاجتماعي، والسلامة والصحة في مكان العمل، ومبدأ التوازن بين الجنسين في القوة العاملة لتحسين نوعية الحياة،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بتشجيع استفادة الجميع من نظم للتنقل داخل المدن والنقل البري والبحري مأمونة ومراعية للسن ونوع الجنس وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، مما ييسر المشاركة الفعالة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المدن والمستوطنات البشرية، بإدماج خطط النقل والتنقل في الخطط الحضرية والإقليمية الشاملة، وتشجيع مجموعة واسعة من خيارات النقل والتنقل،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ولا سيما البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والاتحاد الدولي للسكك الحديدية، والمنتدى الدولي للنقل، كل في نطاق ولايته، من أجل إقامة الممرات الدولية والإقليمية للنقل والنقل العابر وتشغيلها،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بممرات النقل وممرات النقل العابر بوصفها عنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى تقرير الأمين العام عن دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة[١٤]،

---

(١٤) A/70/262.

وإذ تؤكد ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية، عند الاقتضاء، من أجل تطوير البنى التحتية للنقل والتنقل وخدمات النقل، بوسائل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيثما كانت ممكنة وقابلة للتطبيق بغية تحقيق تنمية مستدامة تشمل الجميع،

١ - ***تتعهد*** بتعزيز دور النقل المستدام والتنقل في تهيئة فرص العمل وتيسير التنقل وتحسين فعالية سلاسل اللوجستيات في ربط الناس والمجتمعات المحلية بأماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية وإيصال السلع والخدمات إلى المجتمعات الريفية والحضرية، ومن ثَم إتاحة الفرص المتساوية للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛

٢ - ***تدعو*** الأمين العام إلى النظر في عقد مؤتمر عالمي آخر معني بالنقل المستدام، لضمان تنفيذ أهداف المؤتمر الأول، وتلاحظ أن هذا المؤتمر سيمول من الموارد الخارجة عن الميزانية؛

٣ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة المؤتمر العالمي المقبل المعني بالنقل المستدام؛

٤ - ***تشدد*** على إسهام وسائط النقل المستدامة والمنخفضة الكربون والموفرة للطاقة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[١٥]، فضلا عن أهمية الاستراتيجيات الطويلة الأجل والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في توفير وسائط النقل المستدامة هذه؛

٥ - ***تدعو*** إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بوسائل منها تحسين تخطيط البنى التحتية للنقل والتنقل وتعزيز الربط وتيسير التجارة والاستثمار؛

٦ - ***تدعو*** جميع الدول التي لم توقّع بعد على اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها بشأن تيسير النقل والنقل العابر أو لم تصدّق عليها أو تنضم إليها بعد إلى أن تنظر في القيام بذلك، ومنها الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود[١٦] والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري)[١٧]؛

٧ - ***تشجع*** الدول على تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر في ممرات النقل وتخطيط البنى التحتية وتطويرها، بمراعاة المعايير الدولية ذات الصلة، وبالعمل على مواءمة القواعد والمعايير التكنولوجية، حسب الاقتضاء؛

٨ - ***تشجع*** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، على مواصلة تنسيق جهودها والتعاون على تعبئة المساعدة المالية والتقنية للبلدان في سبيل تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجلسة العامة ٧٤
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

---

(١٥) القرار ١/٧٠.

(١٦) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1409, No. 23583.

(١٧) المرجع نفسه، المجلد ١٠٧٩، الرقم ١٦٥١٠.